الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أرباح «الصناعات الوطنية» تقفز 339٪ إلى 32 مليون دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة الصناعات الوطنية ارتفاع أرباحها بنهاية فترة الـ 9 أشهر الأولى من 2018 بنسبة 339٪ على أساس سنوي. وبحسب نتائج الشركة على موقع البورصة أمس، بلغت أرباح الفترة 32,3 مليون دينار مقابل أرباح بقيمة 7,3 ملايين بالـ 9 أشهر الأولى من 2017. وبلغت أرباح الشركة بالربع الثالث 7,4 ملايين دينار بنمو 248٪ مقارنة بالفترة المماثلة من 2017. وقالت الشركة في بيانها، إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى ارتفاع الأرباح من الاستثمارات وتحقيق أرباح من بيع جزئي لشركة زميلة.

حلّت بالمركز الأول عربياً والـ 21 عالمياً

244 مليار دولار استثمارات كويتية في الأسهم والسندات الأميركية

علاء مجيد

احتلت الكويت صدارة دول المنطقة والعالم العربي استثمارا في الأسواق المالية الأميركية والمركز الـ21 عالميا من حيث قيمة الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالبورصات الأميركية وسندات الشركات وأذون وسندات الخزانة الحكومية بقيمة فاقت ربع تريليون دولار بنهاية يونيو الماضي بحسب احصاءات ادارة الخزانة الأميركية. وتمثل استثمارات الصندوق السيادي الكويتي النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات على مستوى الأسهم والسندات. وزادت الكويت من استثماراتها المالية في الأوراق المالية (أسهم وسندات) بالأسواق الأميركية بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من العام الحالي، حيث وصلت الى 244 مليار دولار بنمو فصلي بلغت نسبته 5٪ مقارنة بـ 233 مليار دولار في مارس الماضي لتحتل بذلك صدارة الدول من حيث قيمة الاستثمارات عربيا وخليجيا وبفارق كبير عن ثاني أكبر المستثمرين السعودية التي وصلت استثماراتها الى 180 مليار دولار. وتمثل الاستثمارات الكويتية في الأسهم والسندات الأميركية ضعف الناتج المحلي الإجمالي للكويت والذي يتراوح بين 120 و130 مليار دولار سنويا.

وكانت الكويت قد رفعت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية خلال شهر أغسطس الماضي بنسبة 1,6٪ على أساس شهري إلى 43,6 مليار دولار مقابل 42,9 مليار دولار في يوليو الماضي بحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزانة الأميركية. وبذلك تكون زادت الكويت حيازتها من السندات بقيمة 700 مليون دولار خلال أغسطس الماضي. وعلى الأساس السنوي، فقد قفزت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية بنسبة 22,4٪ علما أنها كانت تبلغ 35,6 مليار دولار في أغسطس 2017.

الأسهم بالصدارة

تركزت الاستثمارات الكويتية في الأسهم بسبب الاستثمارات الضخمة للصندوق السيادي الكويتي في الأسهم الأميركية وتوزعت الاستثمارات بحسب طبيعتها كالتالي:

● 184,6 مليار دولار في أسهم الشركات الأميركية والأسهم المدرجة بالبورصات الأميركية مستحوذة على 76٪ من إجمالي الاستثمارات.

● 20,4 مليارات دولار استثمارات كويتية في سندات الشركات الأميركية والوكالات المصدرة للسندات مستحوذة على 8٪ من إجمالي الاستثمارات.

● 39 مليار دولار استثمارات في أذون وسندات الخزانة الحكومية مستحوذة على 16٪ من اجمالي الاستثمارات.

الاستثمارات الخليجية

وبلغت إجمالي الاستثمارات الخليجية في الأسهم والسندات الأميركية 586 مليار دولار بنهاية يونيو تصدرت الكويت القائمة واستحوذت 42٪ من إجمالي الاستثمارات الخليجية بالأسواق المالية الأميركية، فيما جاءت السعودية في المركز الثاني بـ 180 مليار دولار مستحوذة على 31٪ من الاستثمارات الخليجية المالية بأميركا ثم الامارات بالمركز الثالث باستثمارات بلغت قيمتها 148 مليار دولار استحوذت على 25٪ من اجمالي الاستثمارات.

وبذلك تكون الاستثمارات الكويتية والسعودية والإماراتية قد استحوذت على 98٪ من اجمالي الاستثمارات الخليجية بالأسواق المالية الأميركية، فيما توزعت الـ 2٪ المتبقية بين عُمان باستثمارات بلغت قيمتها 8 مليارات دولار وقطر بـ 5,24 مليارات دولار وأخيرا البحرين بـ 1,5 مليار دولار.

وتعد تلك الاستثمارات التي تقوم الدول الخليجية باستثمارها بشكل مباشر من خلال صناديق سيادية وشركات وصناديق استثمار قائمة بالدول الخليجية ولم تشمل الاستثمارات غير المباشرة من خلال الشركات والصناديق القائمة في دول أخرى مثل بريطانيا وجزر الكايمان وغيرهما.

ربع الناتج المحلي العالمي

تصدرت الاستثمارات اليابانية القائمة عالميا من حيث الاستثمار في الاسهم والسندات الأميركية بتريليوني دولار تقريبا تلتها جزر الكايمان بـ 1,65 تريليون دولار تتمثل في استثمارات من جنسيات مختلفة حول العالم، حيث أكبر تجمع لصناديق الأوفشور وأكبر الملاذات الضريبية حول العالم.

احتلت بريطانيا المركز الثالث باستثمارات تبلغ قيمتها 1,6 تريليون دولار، فيما جاءت الصين في المركز الرابع باستثمارات بلغت قيمتها 1,58 تريليون دولار يتركز أغلبها بـ 1,2 تريليون دولار في أذون وسندات الخزانة الحكومية.

وبلغ اجمالي الاستثمارات العالمية بمختلف الجنسيات في الأسهم والسندات الأميركية 18,4 تريليون دولار ما يقارب ربع الناتج المحلي لكل دول العالم. توزعت بين 8,15 تريليون دولار في الأسهم التي استحوذت على 44٪ من إجمالي الاستثمارات فيما استحوذت أذون وسندات الخزانة الحكومية على 30٪ باستثمارات وصلت 5,4 تريليونات، فيما استحوذت سندات الشركات والوكالات على 26٪ باستثمارات وصلت 4,8 تريليونات دولار.

5٪ نمواً فصلياً لقيمة الاستثمارات الكويتية خلال الربع الثاني

76٪ من الاستثمارات الكويتية في الأسهم الأميركية بـ 185 مليار دولار

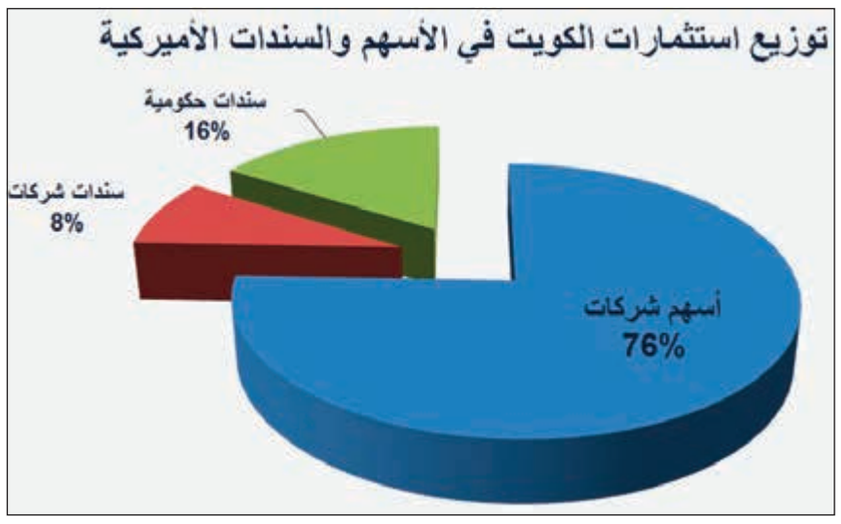

رغم أن المكونات التي لم تتحسن تتجاوز 50٪

«الجمعية الاقتصادية»: تحسن مؤشر الكويت للتنافسية يستحق الإشادة

أشارت الجمعية الاقتصادية الكويتية إلى ما ورد في تقرير التنافسية العالمي للعام 2018، حيث لوحظ التحسن بالترتيب العام للكويت في مؤشر التنافسية للعام الحالي بالمركز 54 من أصل 140 دولة (56 للعام 2017) ويرجع هذا الارتفاع الى تحسن ما يقارب 48٪ من مكونات المؤشر والبالغ عددها 98 مكونا وتراجع 25٪ من المؤشرات وبقاء 27٪ منها على ما هو عليه أو عدم وجود بيانات مسبقة.

وقالت الجمعية إن «تحسن مؤشر الكويت للتنافسية أمر محمود ويستحق الإشادة ويعكس خطوات جادة لتحسين صورة الكويت في المؤشرات العالمية ونرجو من الجهات المختلفة الاستمرار على هذا النهج ونحذر من مغبة التهاون، حيث إن تراجعنا مستقبلا سيعكس صورة سلبية وعدم جدية على الصعيدين المحلي والعالمي».

وأضافت: على الرغم من تحسن الترتيب إلا أن نسبة مكونات المؤشر المتراجعة والمكونات التي لم تتحسن تتجاوز 50٪ من اجمالي المؤشرات وهذا الأمر لا يرقى الى مستوى الرغبة والطموح.

علما بأن مؤشرات حيوية ومهمة شهدت تراجعا مثل مؤشرات تأثير الفساد ومؤشرات الخدمات الجمركية، ولم يطرأ أي تغيير على مؤشرات الإنفاق على البحوث والتطوير ومؤشر حقوق العمال والتي تعتبر من المؤشرات المهمة.

وفي ما يخص مكونات المؤشر التي أظهرت تحسنا ملحوظا، أشادت الجمعية الاقتصادية بجهود الوزراء والمسؤولين والقائمين على هذه الخطوات الإيجابية منها وزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة حيث كانت مؤشراتها تشكل ما يتجاوز 30٪ من المؤشرات المتحسنة على الرغم من التراجع في بعض المؤشرات الأخرى، كما أشادت أيضا باللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء وبكل المسؤولين عن المحور الخاص برأس المال البشري حيث شهدت أغلب مكوناته تحسنا ملحوظا.

وختمت الجمعية بالقول إن «الشعور بالمسؤولية الوطنية والمهنية تحتم علينا كمجتمع مدني دعم كل خطوة من شأنها تحسين صورة الكويت أمام العالم، وكما انتقدنا مسبقا فإننا اليوم نقف موقف الإشادة والمطالبة بالعطاء وبذل المزيد والحرص على مؤشرات التنافسية، وغيرها من المؤشرات من أي تذبذب أو تقاعس مستقبلا».

أرقام كابيتال: 370 فلساً سعر مستهدف لسهم البنك

تحسن جودة ائتمان «الخليج» يدفع نمو أرباحه

علاء مجيد

أكدت أبحاث أرقام كابيتال في تقرير حديث أن بنك الخليج استطاع أن ينتهي من حل أكبر المشاكل التي توارثتها إدارات البنك المتلاحقة والمتمثلة في القروض غير المنتظمة، حيث تحسنت بشكل ملحوظ يعكس حلها بشكل نهائي حيث انعكس إيجابا على إيرادات وأرباح البنك في الربع الثالث وتحسن العائد على حقوق المساهمين.

توقعت أرقام أن يواصل بنك الخليج تحقيق نمو بنسبة مئوية من رقمين تعليقا على النمو الكبير الذي شهدته أرباح البنك في الربع الثالث بنسبة 18٪ والتوسع في هوامش الربحية بـ 0,33٪ بدعم من تحسن معدل القروض غير المنتظمة ليصل الى 1,5٪ مقارنة بـ 2,1٪ في الربع الثاني من نفس العام.

وأوصت أرقام كابيتال المساهمين بشراء السهم وحددت السعر المستهدف عند 370 فلسا بارتفاع كبير عن القيمة السوقية البالغة وقت إصدار التقرير 260 فلسا وبنسبة ارتفاع 42٪.

وكانت المجموعة المالية «هيرمس» قد أوصت في تقريرها الصادر الخميس الماضي بشراء سهم البنك، وحددت السعر المستهدف للسهم عند 310 فلوس بزيادة 20,6٪ عن القيمة السوقية وقتها.

وأفادت «هيرمس» بأن عملية التغطية للبنك جاءت بعد سنوات عدة من إعادة الهيكلة، والتي تحول البنك على ضوئها إلى النمو واستعاد بعضا من حصته السوقية المفقودة منذ 2007، مشيرة إلى امتلاك البنك مخزونا قويا من المخصصات مع معدل تغطية جيد للقروض.

وأعلن «الخليج» أخيرا عن تحقيق أرباح بقيمة 42,68 مليون دينار في الأشهر التسعة الأولى من 2018، بارتفاع 18,1٪ بالمقارنة بأرباح الفترة نفسها من 2017 والتي بلغت 36,15 مليون دينار.

«الإيكونوميست»: تنويع اقتصاديات الخليج فكرة طرحت منذ «السبعينيات»!

محمود عيسى

قالت مجلة الإيكونوميست البريطانية إن العديد من البلدان المنتجة للنفط في العالم تسعى لتنويع اقتصاداتها بعيدا عن موارد الطاقة التقليدية من النفط والغاز، وعلى رأسها السعودية التي وضعت خطة معروفة باسم «رؤية 2030»، والتي ترمي الى تعزيز مكانتها وتنويع اقتصادها والابتعاد عن النفط.

وأضافت المجلة ان كلا من الكويت وإيران ونيجيريا وعمان لديها جميعا خطط واستراتيجيات مماثلة خاصة بها لتنويع مصادر الطاقة، بالإضافة الى البحرين وقطر والإمارات، وترمي هذه الخطط لتقليل اعتماد هذه الدول على النفط والغاز.

وفي حين تقول الإيكونوميست إن الفكرة كانت قد طرحت منذ سبعينيات القرن الماضي بهدف تقليص الاعتماد على النفط والغاز، بالتالي فإنها ليست جديدة في غمرة المساعي المتكررة خلال العقود الماضية لإعادة هيكلة اقتصاداتها، إلا أن الأوضاع الراهنة التي يمر بها العالم اليوم تجعل تنفيذ هذه المهمة من الأمور الأكثر إلحاحا.

ومضت الإيكونوميست الى القول بأن عائدات النفط والغاز الطبيعي شهدت في السنوات الأخيرة، تراجعا على خلفية انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية. وقد انعكس هذا الوضع في التقرير الحديث الذي أصدرته وكالة الطاقة الدولية واظهر حجم هذا التحدي بوضوح شديد، حيث قالت إن الدخل الصافي للعراق، ونيجيريا، وروسيا، والسعودية، والإمارات، وفنزويلا، من النفط والغاز الطبيعي في عام 2016 كان أقل من ثلث مستواه في عام 2012، مبينة أن مثل هذا الانخفاض الهائل أمر ضار من الناحية الاقتصادية.

ولفتت المجلة الى أن استجابة الدول المختلفة لهبوط أسعار النفط تتباين بدرجة كبيرة. فالكثير من البلدان عانت من عجوزات في ميزانياتها حرصا على عدم تخفيض برامجها المحلية السخية المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي. وساقت المجلة البحرين مثالا على ذلك، فقالت إنها تحتاج من اجل موازنة ميزانيتها، إلى أن يرتفع سعر النفط الى 113 دولارا للبرميل، وفقا لبنك MUFG الياباني. لكن معظم البلدان بدأت تتحدث بشكل أكثر جدية عن التنويع.

الكويت ضمن الأعلى عالمياً في الإنفاق على تطوير البتروكيماويات

محمود عيسى

بعد أن أعلنت الحكومة النرويجية تغيير اسم شركتها النفطية الحكومية ستيت أويل الى ايكوينور، والتي تحتل المرتبة 11 بين أكبر شركات النفط والغاز العالمية، أنجزت الأخيرة مهمة كبيرة تمثلت في تنويع نشاطاتها المتعلقة بالاستكشاف والإنتاج على المستوى الدولي وأصبحت تستفيد الآن من خبراتها الخارجية في تطوير أصول مصادر إنتاج الطاقة من الرياح.

وقالت شركة غلوبل داتا انيرجي التي تناولت هذا الموضوع إن شركات النفط الوطنية حول العالم أخذت تسير على خطى شركة ايكوينور وتعمل على تنويع مصادرها بعيدا عن النفط والغاز أكثر من أي وقت مضى. ولكن نطاق واتجاه هذا التنويع يختلف اختلافا كبيرا تبعا لطبيعة الشركة الوطنية واحتياجات الدولة التي تنتمي إليها. ومن المؤكد أن التحول في مجال الطاقة آخذ في التغير على نحو يدفع المزيد من شركات النفط الوطنية إلى توسيع عملياتها بما يتجاوز عمليات التنقيب والإنتاج، وحتى عن النفط والغاز بشكل كامل. وأضافت الشركة أن نطاق التوجه نحو التنويع آخذ في الاتساع ليشمل شركات النفط الوطنية التي تملك أكبر الموارد المحلية، حيث يتوقع أن تسجل كل من مؤسسة البترول الكويتية وشركة روزنفت الروسية وشركة النفط السعودية أرامكو أعلى مستويات الانفاق الرأسمالي بين شركات النفط الوطنية على تطوير صناعات البتروكيماويات لديها على المستويين المحلي والخارجي.

ومضت غلوبل داتا انيرجي الى القول بأن شركات النفط الوطنية بدأت على نحو متزايد في خفض سلسلة قيمة النفط والغاز لخدمة اغراض وفرص التنويع. وهناك العديد من شركات النفط الوطنية، ولا سيما تلك التي تلبي الطلب المحلي المرتفع في بلادها، كانت تضطلع دائما بعمليات تكرير كبيرة. ومع ذلك، فان هذه الشركات تتطلع أيضا إلى الاستثمار في سوق البتروكيماويات المتنامي، في ظل توقعات ببقاء الطلب على المشتقات النفطية ذات القيمة العالية مرتفعا، حتى مع تحول الاقتصادات إلى مصادر جديدة للطاقة غير النفط والغاز.

وأوضحت أن توفير امدادات الطاقة وفقا لالتزاماتها من خلال تحول العديد من شركات النفط الوطنية عن النفط والغاز يعني أيضا ان التنويع سيتجاوز الهيدروكربون، حيث بدأ عدد من الشركات الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية.

وانتهت الشركة الى القول بأنه على الصعيد المحلي فقد يكون المبرر المنطقي وراء هذه الاستثمارات هو الحاجة إلى توفير الطاقة الكهربائية للسكان، وفي الأماكن النائية في كثير من الأحيان، مع جني فائدة إضافية تتمثل في تحرير إنتاج النفط والغاز لإمداد الأسواق ذات القيمة الأعلى. وتتطلع ايكوينور النرويجية إلى أن تكون رائدة في هذا التحول، مع خطط نمو كبيرة بعد أن تم تنويعها بصورة كبيرة وبشكل ملحوظ دوليا ضمن محفظة نشاطاتها المتعلقة بالاستكشاف والانتاج، وتسخر الآن خبراتها الخارجية لخدمة تطوير أصولها من مرافق توليد الطاقة من الرياح ولديها حاليا طاقة توليد تصل الى 292 ميغاواط.